



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

كانون الأول 2011

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال كانون الأول للعام 2011، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها وفيات في شجارات عائلية أو نتيجة فوضى السلاح وأخرى نتيجة الإهمال.
- استمرار إدعاءات التعذيب وسوء معاملة الموقوفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للشكاوى المقدمة للهيئة.
- استمرار عدم إتباع الإجراءات القانونية في عمليات الاعتقال في قطاع غزة والضفة الغربية.
- استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماطلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية.
- استمرار حالات عدم منح جوازات السفر لمواطنين من قطاع غزة من قبل وزارة الداخلية في الضفة الغربية.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 10 حالات وفاة خلال شهر كانون الأول من العام 2011 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 7 حالات في قطاع غزة و3 حالات في الضفة الغربية. حالتان نتيجة الشجارات والخلافات والقتل الخطأ، وقعتا في قطاع غزة. حالة واحدة نتيجة سوء استخدام السلاح وقعت في قطاع غزة. وثلاث حالات نتيجة الإهمال منها حالة واحدة في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة. ثلاث حالات في ظروف غامضة وقعت حالتان منها في الضفة الغربية وحالة واحدة في قطاع غزة. حالة وفاة واحدة وقعت في قطاع غزة على خلفية ما يسمى شرف العائلة.

توضيح لحالات الوفاة التي وقعت خلال شهر كانون الأول من العام 2011.

1. الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات أو القتل الخطأ: وتقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالتين وفاة وقعتا في قطاع غزة على خلفية الشجارات أو الخلافات، وتتلخص في أنه وبتاريخ 2011/12/12 توفي المواطن مصطفى عبد الخالق الحويحي 64 عاماً، وزوجته حليلة حسني الحويحي 60 عاماً، من مخيم البريج

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 972 2 ، ص.ب. 2264 ، فاكس: 2987211 972 2

مكتب الشمال : هاتف: 2335668 972 9 ، فاكس: 292366408 972 2

مكتب الجنوب : هاتف: 2750549 972 2 ، فاكس: 0097222295443 / 0097222211120

مكتب غزة : هاتف: 282824438 0097282824438 ، فاكس: 282845019 0097282824438

جراء إصابتهما بأعيرة نارية بالرأس. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادث، وتبين أن الحادث وقع على خلفية خلافات عائلية، وقامت الشرطة بتوقيف المتهم بإطلاق النار.

2. الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة وفاة واحدة وقعت نتيجة فوضى السلاح في قطاع غزة، وتتلخص تلك الحالة في أنه وبتاريخ 2011/12/26 توفي المواطن عماد كامل وشح 36 عاماً من مخيم جباليا، جراء إصابته بشظايا انفجار عبوة ناسفة. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الحادث وقع خلال قيام المذكور بتخزين العبوة على سطح منزله ما أدى إلى انفجارها، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

3. الوفاة في ظروف غامضة: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ثلاث حالات وفاة وقعت بسبب الإهمال، حالة واحدة في قطاع غزة وحالتان في الضفة الغربية. فبتاريخ 2011/12/22 عثرت الشرطة على جثة المواطن أيمن محمد السك 36 عاماً من مدينة غزة، وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن الشرطة تلقت بلاغاً بوجود جثة مواطن في منطقة خالية تقع شرق مدينة جباليا، وكانت الجثة مجردة من الثياب ومقيدة اليدين، ووفقاً لمعلومات الطب الشرعي فإن الوفاة حدثت نتيجة الخنق. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم توقيف شخص على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2011/12/7 عثر على جثة المواطن يوسف عيسى عوض 23 عاماً من بلدة يطا بمحافظة الخليل، في سيارته في أحد شوارع البلدة وعليها آثار إطلاق عيارات نارية في أنحاء مختلفة من جسمه، وقد تم نقل الجثة إلى مستشفى الخليل الحكومي لتسريحها لمعرفة سبب الوفاة. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقامت بتوقيف احد المشتبه بهم، وما زال التحقيق جاري.

- بتاريخ 2011/12/4 عثر على جثة المواطن شكري ادوارد بطارسة 38 عاماً من مدينة بيت لحم، في كراج العمارة التي يسكن فيها وعليها آثار عدة طعنات من سلاح أبيض (سكين) في أنحاء مختلفة من جسمه. وقد تم نقل الجثة إلى المستشفى الحكومي في المدينة من أجل تسريحها لمعرفة سبب الوفاة. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

4. الوفاة بسبب الإهمال وعدم توفير شروط السلامة العامة: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ثلاث حالات وفاة وقعت بسبب الإهمال، وقعت حالة واحدة منها في الضفة الغربية، وحالتان في قطاع غزة. فبتاريخ 2011/12/6 توفي الطفلان وسام أحمد سحلول 5 أعوام، وملك أحمد سحويل 3 أعوام من مخيم خانينونس، جراء غرقهما في بركة مياه للصرف الصحي. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد تم انتشار جثتيهما من البركة

الواقعة غرب المخيم والقريبة من منزل العائلة، وأن البركة تفتقر إلى الاحتياطات اللازمة للحماية وضمان السلامة العامة.

- بتاريخ 2011/12/15 توفي المواطن محمد جميل أبو كويك 32 عاماً من مخيم الجلزون بمحافظة رام الله، وذلك نتيجة سقوط مصعد عليه أثناء صيانته لأحد المصاعد في مدينة بيت لحم. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وما زال التحقيق جاري.

5. الوفاة على خلفية ما يسمى "شرف العائلة": وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة وفاة واحدة والتي وقعت على خلفية ما يسمى شرف العائلة في قطاع غزة، وتتلخص تلك الحالة في أنه وبتاريخ 2011/12/23 توفيت المواطنة (م. خ. ع. 45 عاماً) من حي الشيخ رضوان بغزة، جراء تعرضها للخنق. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن جثة المواطنة المذكورة وصلت إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وتبين من الفحص الأولي أن سبب الوفاة هو الحنق باليدين، ومن التحقيقات التي أجريت تبين أن الحادث وقع على خلفية ما يسمى "شرف العائلة" وقامت الشرطة بتوقيف الشخص المشتبه به على ذمة التحقيق.

6. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح - انفجارات داخلية: فبتاريخ 2011/12/18 أصيب المواطنون (محمد أحمد النجار 52 عاماً، وسامر محمد النجار 26 عاماً، وأحمد محمد النجار 18 عاماً) من بلدة خزاعة، شرق خانينوس، بإصابات في أنحاء مختلفة بالجسم. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن الإصابات نتجت جراء انفجار جسم مشبوه أثناء قيامهم بجمع قطع الحديد "الخردة" في البلدة، وتم نقلهم إلى مستشفى غزة الأوروبي بخانينوس حيث تلقوا العلاج اللازم.

- بتاريخ 2011/12/19 أصيب المواطنون (يوسف عبد الله طافش 14 عاماً، ومحمد عبد الله طافش 17 عاماً، وإبراهيم عماد أبو اصبهان 17 عاماً) من حي تل السلطان بمدينة رفح، بإصابات في أنحاء مختلفة بالجسم. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن الإصابات نتجت جراء انفجار جسم مشبوه أثناء قيامهم بجمع قطع الحديد "الخردة" في الحي، وتم نقلهم إلى مستشفى غزة الأوروبي بخانينوس حيث تلقوا العلاج اللازم.

7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة: تنتظر الهيئة بظورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تجريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر كانون الأول والأشهر التي سبقت في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول (99) شكاوى ضد الأجهزة الأمنية، من بينها (8) شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أي ما نسبته (8%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية. وقد وردت جميع تلك

الشكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة. تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح والضرب واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة.

في قطاع غزة تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول (34) شكاوى ضد الأجهزة الأمنية من بينها (10) شكاوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، أي ما نسبته (29%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أثناء الاحتجاز لديها، وقد سجلت جميع شكاوى التعذيب ضد جهاز الشرطة.

وعلى الرغم من أن الهيئة وممثليها قد منعوا من زيارة مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن الداخلي للعام الثالث على التوالي، ومنعوا أيضاً من زيارة مركز الإصلاح والتأهيل (سجن غزة المركزي) وهو المركز الوحيد المنظم وفق قانون مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) رقم 6 للعام 1998، منذ كانون أول من العام الماضي، إلا أن الهيئة تأمل بأن يسمح لها بالزيارة في أقرب وقت ممكن، وذلك بناء على الاتصالات التي أجرتها مع المسؤولين في الأمن الداخلي في القطاع، والوعودات الإيجابية التي تلقتها الهيئة مؤخراً من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، بهدف الإطلاع على أوضاع المراكز والمحتجزين فيها، كما تأمل الهيئة أيضاً بأن تحل مشكلة عدم تلقيها ردوداً على مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضوع شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات الواردة فيها.

وفي الضفة الغربية تم منع مندوب الهيئة في محافظة طوباس، من زيارة مركز توقيف وتحقيق الأمن الوقائي في طوباس للإطلاع على ظروف المركز والمحتجزين فيه. وقد بدأ المنع من الزيارة منذ تاريخ 2011/7/3 واستمر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير رغم محاولة الهيئة خلال شهر تشرين الأول لحل هذا الموضوع ولكن دون جدوى.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية. مازال هناك عدد من المدنيين يحاكمون من قبل القضاء العسكري في ملفات عرضت عليه قبل تاريخ 2010/1/15 الأمر الذي يعتبر جزءاً للحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، لذا تنتظر الهيئة بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي.

فقد تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول الماضي في الضفة الغربية (197) شكاوى من بينها (99) شكاوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت (31) منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً.

في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات شهر (76) شكوى من بينها (34) شكوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة بغزة، منها (22) شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

ثالثاً: الاعتداء على الحريات وحرية التجمع السلمي والاعتداء على حرية الصحفيين والاعتداء على الجمعيات: وقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الاعتداء التالية:

حرية التجمع السلمي:

- بتاريخ 2011/12/11 قام أفراد من جهاز الأمن الداخلي والشرطة باقتحام قاعة مطعم السماء غرب مدينة غزة، حيث كان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يقيم احتفالاً بتخريج فتيات ضمن مشروع بناء وتمكين النساء، وحسب إفادة عضو الأمانة العامة للاتحاد لباحث الهيئة فإن أفراد الأمن قاموا بإغلاق أجهزة الصوت وقطع التيار الكهربائي عن المشاركين، بحجة عدم الحصول على تصريح، كما تم احتجاز مدير المطعم حوالي ثلاث ساعات، والتحقيق معه حول السماح بالتجمع دون تصريح، وتم إخلاء سبيله بعد توقيعه على تعهد بالالتزام بعدم تكرار ذلك.

- بتاريخ 2011/12/31-26 قامت الأجهزة الأمنية "الأمن الداخلي والشرطة" في محافظات غزة بحملة استدعاءات واعتقالات للعشرات من كوادر وأنصار حركة فتح، وذلك بعد تسليمهم بلاغات بالحضور إلى مقرات الأجهزة في أماكن سكنهم، حيث تم احتجازهم والتحقيق معهم حول نشاطهم في حركة فتح، وحول فعاليات أو أنشطة متوقعة في ذكرى انطلاق حركة فتح الذي يصادف الأول من كانون ثاني، وطلب منهم التوقيع على تعهد يقضي بعدم القيام بأية أنشطة، في حين تم احتجاز عدد منهم لعدة أيام، وتسليم عدد آخر استدعاءات للحضور مجدداً بعد هذا التاريخ.

- بتاريخ 2011/12/31 أصيب المواطنان ياسر شعت، وأحمد شومان، من مخيم الشعوث غرب مدينة رفح خلال تجمع مع العشرات من مناصري حركة فتح كانوا يحتفلون بذكرى الانطلاقة، حيث اقترب منهم شخص ملثم يرتدي زيّاً أسوداً وقام بإطلاق النار على أرجلهم. وحسب إفادة أحد المصابين للهيئة أن الملثم قام بتهديده قبل أن يطلق النار عليه، وأن الشرطة كانت في المكان تقوم بتفريق المشاركين، وأنه تم نقل المصابين إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المستشفى وسجلت أقواله.

رابعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية: لوحظ خلال هذا الشهر كما في الأشهر السابقة استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها، وتركز ذلك في الضفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها،

مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتثال عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".
 ففي مجال محكمة العدل العليا ومحكمة الصلح ومحكمة البداية والقرارات الصادرة عنها، فقد وثقت الهيئة عدداً من الشكاوى حول صدور قرارات من المحكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير ومن تلك القرارات:
 تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول شكاوى من مواطنين يدعون فيها عدم تنفيذ قرارات محاكم أو ماطلت السلطات الرسمية في تنفيذها، وكانت تلك القرارات على النحو التالي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد	مركز توقيف مخابرات نابلس	2011/2/14	بتاريخ 2011/11/3 صدر قرار عن محكمة بداية نابلس بالإفراج عنه بكفالة غير أنه لم ينفذ حتى الآن.
2	صابر أحمد عبد العزیز كنعان	مركز توقيف مخابرات نابلس	2011/9/27	بتاريخ 2011/10/17 صدر قرار عن محكمة صلح نابلس بالإفراج عنه غير أنه لم ينفذ حتى الآن.
3	كفاح داوود حسان خليلية	مركز توقيف مخابرات نابلس	2011/9/27	بتاريخ 2011/10/18 صدر قرار عن محكمة نابلس صلح بالإفراج عنه غير أنه لم ينفذ حتى الآن.
4	انس عبد المالك الهور	مركز توقيف مخابرات الخليل	2011/11/22	بتاريخ 2012/12/11 صدر قرار عن محكمة صلح حلحول يقضي بالإفراج عنه بالكفالة العدلية ولم ينفذ القرار حتى الآن.
5	مروان محمد الهور	مركز توقيف مخابرات الخليل	2011/11/22	بتاريخ 2012/12/12 صدر قرار عن محكمة صلح حلحول يقضي بالإفراج عنه بالكفالة العدلية ولم ينفذ القرار حتى الآن.

إضافة إلى ذلك لا زال هناك عدد من القرارات التي لم تنفذ منذ فترات طويلة، إلى جانب ذلك صدرت خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها¹.

¹ مرفق بهذا التقرير جدول بقرارات صدرت خلال الشهور السابقة ولم يتم تنفيذها من قبل الجهات الرسمية حتى تاريخ صدور هذا التقرير.

سادساً: انتهاك الحق في التنقل والسفر: لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات غزة منذ تشرين ثاني 2008.

وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في قطاع غزة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتم اتخاذ قرارات بعلاجها في الخارج، والطلبة الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

- تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول (8) شكاوى يدعي فيها مواطنون من محافظات قطاع غزة قيام وزارة الداخلية في رام الله بحرمانهم من حقهم في إصدار جوازات سفر خاصة بهم أو تجديد المنتهي منها، ويذكر في هذا الصدد أن تقديم طلبات الحصول على جوازات سفر تتم عبر أصحاب مكاتب الخدمات العامة بغزة التي تتابع طلبات المواطنين مع وزارة الداخلية في رام الله، وقد تم إبلاغ المشتكين أن سبب منع الحصول على جوازات السفر هو سبب أمني وصادر عن جهاز المخابرات العامة برام الله، ودون أي إيضاحات حول ذلك، وأصحاب تلك الشكاوى هم (نهاد فتحي أبو كوش، ومصباح أحمد أبو لوز، وأحمد عبد الرحيم أبو العطا، وأحمد جمعة أبو قمر، وأشرف عمر أبو لبد، وعنان صبحي أبو نعمة، وعرفات يوسف أحمد، عطار يوسف وادي).

انتهى

(ملحق)

قائمة بقرارات صادرة عن المحاكم الفلسطينية خلال الشهور السابقة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخ نشر هذا التقرير

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
-------	-------	--------------	---------------	------------------

2011/11/3	2011/2/14	المخابرات العامة	نبيل جبر لبيب حج محمد	.1
2011/11/3	2011/2/14	المخابرات العامة	عبد الرحمن محمد فوزي حج محمد	.2
وصدر قرار بالإفراج عنه بكفالة من محكمة الصلح بتاريخ 2011/9/26 ولا زال محتجزاً لغاية الآن.	2011/9/14	مخابرات جنين وتم نقله إلى استخبارات رام الله	محمود سعيد السعدي	.3
صدر 2011/8/16 قرار عن قاضي صلح الخليل بالإفراج بالكفالة العدلية.	2011/7/13	مخابرات الخليل	علاء زهير طردة	.4
صدر 2011/8/8 قرار عن قاضي صلح الخليل يقضي بالإفراج عنه بالكفالة المالية 500 دينار أردني.	2011/7/17	مخابرات الخليل	خالد محمد الطردة	.5
بتاريخ 2011/9/18 صدر قرار عن محكمة بداية الخليل يقضي برد طلب النيابة العام بتمديد توقيفه والإفراج عنه، حيث لم يتم الإفراج عنه حتى اللحظة وهو موقوف بشكل تعسفي.	2011/7/12	المخابرات العامة/ الخليل	فتحي ماهر خمابسة	.6
2010/1/9 حكم عليه من المحكمة العسكرية بتاريخ 2011/2/21 بالسجن لمدة عام ونصف	2010/10/8	مركز تحقيق وقائي الظاهرية	باجس يونس عمرو	.7
2010/11/14	2010/9/2	مخابرات أريحا	معتصم تيسير ياسين ننشة	.8

2010/10/17 حكم عليه من المحكمة العسكرية بتاريخ 2011/2/21 بالسجن لمدة عام ونصف	2010/9/20	مركز تحقيق وقائي الخليل	جهاد إسماعيل أبو قبيطة	.9
بتاريخ 2010/11/7 صدر قرار عن محكمة العدل العليا بالإفراج عنه	2010/9/1	مركز تحقيق مخبرات أريحا	محمد بركات الأطرش	.10
بتاريخ 2010/11/7 صدر قرار عن محكمة العدل العليا بالإفراج عنه	2010/9/3	مركز تحقيق مخبرات أريحا	محمد حسين ابو حديد	.11
بتاريخ 2010/11/28 صدر قرار عن محكمة العدل العليا بالإفراج عنه	2010/8/31	جهاز المخبرات العامة /أريحا	عثمان محمد القواسمة	.12
بتاريخ 2011/3/17 صدر قرار عن قاضي صلح الخليل يقضي بالافراج عنه ولم ينفذ القرار . بتاريخ 2011/4/20 صدر قرار عن قاضي صلح الخليل يقضي بالافراج عنه بالكفالة النقدية 1000 دينار ولم ينفذ القرار	2011/2/23	مركز توقيف مخبرات الخليل	نضال محمود اشمر	.13
بتاريخ 2011/3/17 صدر قرار عن قاضي صلح الخليل يقضي بالإفراج عنه بالكفالة المالية وقيمتها 1000 دينار ولم ينفذ القرار . بتاريخ 2011/4/5 صدر قرار ثاني عن قاضي	2011/2/23	مركز توقيف مخبرات الخليل	ضرار احمد عمرو	.14

صلح الخليل يقضي بالإفراج عنه بالكفالة النقدية 1000 دينار ولم ينفذ القرار				
بتاريخ 2011/5/15 صدر قرار عن قاضي صلح لحلول يقضي بالإفراج عنه بالكفالة المالية بمبلغ 500 دينار ولم ينفذ القرار حتى الآن	2011\4\10	مركز توقيف مخبرات الخليل	طه محمد شلالدة	.15
بتاريخ 2011/5/8 صدر قرار عن قاضي صلح لحلول يقضي بالإفراج عنه بالكفالة المالية بمبلغ 500 دينار ولم ينفذ القرار حتى الآن	2011/4/2	مركز توقيف مخبرات الخليل	رأفت يوسف الشلالدة	.16
بتاريخ 2011/5/5 حصل على قرار صادر عن قاضي صلح محكمة دورا يقضي بإخلاء سبيله بالكفالة العدلية ولم ينفذ القرار حتى الآن. وتاريخ 2011/5/8 حصل على قرار بالبراءة من المحكمة المختصة ورغم ذلك لم ينفذ القرار	2011/4/2	مركز توقيف مخبرات الخليل	علاء محمود موسى حرب	.17
2010/12/6	2007/7/22	جهاز المخبرات العامة/ رام الله	مؤيد طابع عبد الكريم بني عودة	.18
2010/3/2 تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ	2009/5/9	جهاز الأمن الوقائي/رام الله	عبد الفتاح عزام محمد الحسن	.19

2010/9/21 وبهذا التاريخ حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل المحكمة العسكرية				
بتاريخ 2010/1/18 حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات من قبل المحكمة العسكرية	2009/1/26	الاستخبارات العسكرية/ نابلس	أنور خليل محمد اطميزة	20.

إلى جانب تلك القرارات صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها، وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترفيق قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.

3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

4. بتاريخ 2011/5/24 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن أحمد عوض يوسف بني شمسة/ بلدية بيتا. ويشير هذا القرار إلى ضرورة إزالة منشار حجر من المنطقة السكنية التي يقطن بها المواطن المشتكي. وبمتابعة الهيئة لهذه الشكوى تبين أنه وحتى نهاية شهر حزيران 2011 لم يتم تنفيذ ذلك القرار.

5. بتاريخ 2009/6/29 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الأوقاف والشؤون الدينية القاضي بنقل الموظف محمد جمال نعمان سلهب إلى وظيفة أدنى دون موافقته وما ترتب على ذلك القرار من مساس بحقوقه الوظيفية المكتسبة من حيث الراتب والدرجة ولمخالفته لقانون الخدمة المدنية لعام 1998 وتعديلاته اللاحقة وخصوصاً ما نصت عليه المادة (58) منه فقد تقرر إلغاء القرار الطعين وشل كافة آثاره وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم ينفذ القرار.

6. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عماد رضوان عبد العزيز رماحة، وقيمتها 29183 شيكل حيث كان يعمل طبّاح في الارتباط العسكري، وقد انتهى شهر تموز دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.

7. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عبد الرؤوف عمر سوالي، وقيمتها 30120 شيكل حيث كان يعمل مستخدم مدني لدى الأمن الوطني، وقد انتهى شهر تموز دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.

8. تلقت الهيئة خلال شهر 2011/10 شكوى من المواطنة أسماء عزيزة أفادت فيها أنه وبتاريخ 2011/4/21 صدر قرار عن المحكمة الشرعية في رام الله يقضي بمنحها الحق بحضانة ابنتها البالغة 11 عام، ورغم هذه المدة إلا أنه وحتى تاريخ تقديم الشكوى لم يتم تنفيذ ذلك القرار.